

رقم التبليغ:	٤٨
تاريخ:	٢٠٠٧/١/١٤

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لتسويق القمح والتشريع

ملف رقم : ٥٨ / ١ / ١٦٠

السيد الدكتور / وزير الاستثمار

تحية طيبة وبعد

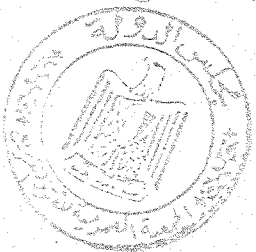
لقد اطلعنا على كتابكم رقم [٧٥٨٩] المؤرخ ٢٠٠٦/٨/٩ في شأن الإحالة
رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام
المصدر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، للمحاكمة الجنائية على استمرار ممارسته
لاختصاصاته المقررة قانوناً، والتجديد له في رئاسة مجلس إدارة الشركة.

و حاصل الوقعات - حسبما بين من كتابكم المشار إليه - أنه ورد إلى وزارة
الاستثمار كتاب السيد الأستاذ المستشار المحامي العام الأول ثيابات الأموال العامة رقم
[٤٦٦] المؤرخ ٢٠٠٦/٦/١٧، تتضمن أن السيد الأستاذ المستشار النائب العام والقي
بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٦ على إحالة رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات القابضة التابعة
للوزارة، وآخرين للمحاكمة الجنائية بتهمة تسهيل الاستيلاء على المال العام المرتبط
بجنايات تزوير واستعمال محركات مزورة والترويج منه والإضرار الممدي به. وذلك بوصفه
السابق كرئيس لإحدى الهيئات العامة التابعة لوزارة العدل.

وإزاء ما أثير من خلاف في الرأي حول هذه الإحالة على استمرار رئيس مجلس
إدارة الشركة القابضة المشار إليها في مباشرة اختصاصاته، ومدى تأثير ذلك على
التجديد له، للملك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية، والإفادة بالرأي.

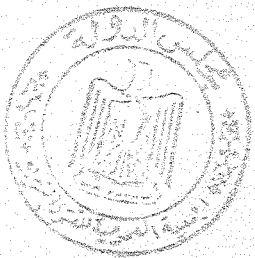


ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٠ من ديسمبر سنة ٢٠٠٦، الموافق ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤٢٧ هـ، فاستبان، لما أن الدستور يصر في المادة (٦٧) منه على أن " المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه " وأن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام نص على أن " يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة، ويسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "، وأن المادة (١) من قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون المشار إليه، تنص على أن " يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص، ويكون رأسمالها منلوکاً بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص "، وتنص المادة (٣) منه على أن " يتولى إدارة الشركة القابضة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة " هذا في حين تنص المادة (٤) منه على أن " لا يجوز أن يكون رئيساً أو عضواً بمجلس إدارة الشركة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف، أو الأمانة أو نفاثس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد (٤٩ و ٥٠ و ٥١) من هذا القانون، وتنص المادة (٥) منه على



أن يجوز عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية بقرار مسبب من الجمعية العامة وذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون إذا كان من شأن استمرارهم الإضرار بمصلحة الشركة كما لا يجوز تجديد تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة إذا لم تحقق الشركة الأهداف المحددة لها خلال مدة العضوية". وتنص المادة (٩) من القانون ذاته على أن "تتكون الجمعية العامة للشركة على النحو التالي : ١- الوزير المختص رئيساً، ٢- أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة للشركة القابضة لا يقل عددهم عن اثني عشر ولا يزيد على أربعة عشر من بينهم". وتنص المادة (١٠) منه على أن "مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتي: [أ] [ب] [ج] الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية أو عزلهم، ويكون التصويت على ذلك بطريق الاقتراع السري،". وتنص المادة (٢٩) من القانون المذكور على أن "يجوز لرئيس الجمعية العامة دعوة الجمعية لإدماج غير عادي للنظر في عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة عضويتهم في المجلس، ويتعين في هذه الحالة على رئيس الجمعية العامة أن يخطر كلاماً من الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة المطلوب عزلهم برأيه وما يستند إليه من أسباب، وتتخذ الجمعية العامة قرارها بطريق الاقتراع السري، ..".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، في ضوء ما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا، أن أصل البراءة يمتد إلى كل فرد سواء كان متضمناً فيه أو متهماً، ذلك أن الإقام الجنائي في ذاته لا يبرح هذا الأصل الذي يلزم الفرد دوماً، ولا يزاله، سواء في



ممرحلة ما قبل المحاكمة، أو أثناءها، وعلى امتداد حلقاتها، وأياً كان الزمن الذي تستغرقه إجراءاتها. ولا سبيل لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التي تبلغ قوتها الإقناعية مبلغ الجزم واليقين، بما لا يدع مجالاً معتبراً لشمهة انشاء التهمة، وبشرط أن تكون دلالتها قد استقرت حقيقةً بحكم قضائي استنفذ طرق التأمن فيه، وصار باتاً.

واستظهرت الجمعية العمومية بما تقدم أيضاً، وعلى ما جرى به العاؤها، أن أعمال الشركات القابضة مملوك للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، وأن هذه الشركات من أشخاص القانون الخاص. وأن لكل منها مجلس إدارة لا يحد رئيسه وأعضاؤه من العاملين بالشركة، كما أن لكل منها جهة عامة، تشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية عدد من ذوي الخبرة في مجال الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة للشركة القابضة؛ وبذلك فإن الجمعية العامة لا تشكل من أصحاب الأسهم الحقيقيين للشركة القابضة، وإنما تشكل من مجموعة من الممثلين للمالك الأصلي للشركة. وقد عقد المشرع لهذه الجمعية دون غيرها الاختصاص باختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، وعزمهم كليهم أو بعضهم قبل انتهاء مدة عضوية مجلس الإدارة المقررة قانوناً، أو تجديد هذه المدة. وحظر المشرع في المادة (٤) من قانون قطاع الأعمال العام المشار إليه، أن يكون رئيساً أو عضواً بمجلس إدارة الشركة من حكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة مقيدة للحرية كما عرّفها هذه المادة، فأخطر مرتبط بصلاحيته بحكم قضائي بالعقوبات المشار إليها، وليس مجرد الإحالة إلى المحاكمة الجنائية، إذ أن تلك الإحالة لا تشكل بذاتها مانعاً قانونياً من ممارسة اختصاصات رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة، وذلك استصحاباً لأصل البراءة المشار إليه.

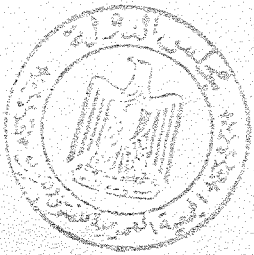
والخاصة، على ما استبان للجمعية العمومية لتسمى الفري والشريع عن استعراضها لأحكام كل من قانون قطاع الأعمال العام المشار إليه، وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والسلي بعد الشريعة العامة الحاكمة لشئون الشركات القابضة، فيما لم يرد بشأنه نص في القانون المذكور أولاً، أن كلا من هذين القانونين ورد خلواً من النص على منع اختيار



احمال للمحاكمة الجنائية رئيساً لمجلس إدارة الشركة القابضة لرومأ، أو منعه من الاستمرار قرأناً على شرفها فيما لو وقعت هذه الإحالة البناء رئاسته لها.

بيد أنه، ولئن كان الأمر على هذا النحو من حيث الغرام لزوم الاستبعاد من دائرة الاختيار ابتداءً أو المنع من الاستمرار انتهاءً، إلا أنه من المسلم به، إعمالاً لصريح نصوص قانون قطاع الأعمال العام المشار إليه، أن الجمعية العامة للشركة، خارج دائرة الأحكام الآمرة التي يقرها القانون، تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، كما أنها تتمتع بسلطة تقديرية ماثلة في تقرير عزلهم، كلهم أو بعضهم أو عدم التجديد لهم، بحسب ما يتكشف لها من تقييم عملهم، ومعدل إنجازهم، وحسن إدارتهم للشركة والقيام على شرفها، وما عساه أن يطرأ من مستجدات على مهمة أو سرورة أي منهم، وما يحيط به من شبهات أو بوجه إليه من اتهامات، لو كانت تحت بصير الجمعية العامة عند تشكيل مجلس الإدارة لكان لها رأى مغاير. وذلك على هدى من أن الجمعية العامة للشركة القابضة، وهي تباشر هذه الولاية لا تحتل نفسها، باعتبار أن أعضاءها ليسوا أصحاب الأسهم المملوكة الحقيقيين للشركة، وإنما هي تمثل الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة المساهمة في الشركة. ومن ثم فإن الجمعية العامة، وإحالة هذه، لا تملك كل ما يملكه صاحب المال في شأن مالته عند عدم وجود النص، الأمر الذي يجعل سلطتها التقديرية في اختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة واستقائهم أكثر ضيقاً واحكاماً، حرصاً على الأموال المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وحسن إدارتها، والنأي عن إسناد هذه الإدارة لكل من ليس أهلاً لذلك، لشبهة ما سندها أو اتهم من سلطة مختصة، وبحسب هذا الأقدام، طبقاً لما تقره الجمعية العامة للشركة وعلى كامل مسئوليتها.

وتسرياً على ما تقدم، فإن إحالة المعروضة حالته، والذي يرأس مجلس إدارة إحدى الشركات القابضة التابعة لوزارة الأستثمار، للمحاكمة الجنائية هو وآخرين، بتهمة تسهيل الاستيلاء على المال العام المرتبط بهائقي تزوير واستعمال محررات مزورة والترويج منه



(٦) تاريخ الفتوى رقم: ٥٨ / ١ / ١٦٠

لا يتسرب عليها لزمناً استبعاداً من رئاسة مجلس إدارة الشركة، ما لم تقرر الجمعية العامة للشركة غير ذلك، استعمالاً للسلطة التقديرية المخولة لها قانوناً، في ضوء ما سبق بيانه، وحسبما يعن لها من ظروف وملابسات الإقدام المشار إليه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالته في الاستمرار في رئاسة مجلس إدارة الشركة القابضة والتحديد له ما لم تقرر الجمعية العامة للشركة غير ذلك في ضوء الإتهام الموجه إليه.

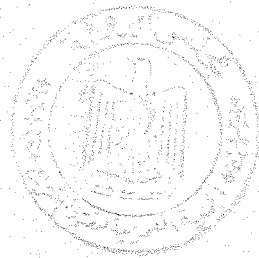
وتنظيماً لتحويل تاريخ التصاميم

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع

تحريراً في ١٤ / ١ / ٢٠٠٧

المستشار / نبيل مبروك

اللقب الأول لرئيس مجلس الدولة



//٤